خبرها خبر في الاصل لاسمها ولا يصح ان يكون لفظ الجلالة خبرا لا
لما قاله ابن الحاجب من ان المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى
منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله
من مذكور من نحو وما محمد الا رسول فان قلت البدل هو المقصود
بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فتفيد التركيب
ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي
بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه
لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات افاده الدماميني اذ
المراد بان المشترطية او اذا التعليلية والشرط اولى لايهام التعليل
ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا ولبس لذلك
فلا فوت اي لهم بليل واخذوا من مكان قريب قالوا لا
ضير اي علينا او بليل وانا الى ربنا لمنقلبون قال حاتم
نوزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة
وقيل المسنة والمصرمد بفتح الدال المشددة التي يعالج
ضرعها لينقطع لبنها ليكون اقوى لها والولدان جمع وليد
من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته اي سقيته
الصبوح وهو الشراب صباحا وقد اتفق الشعر في بيت الى صدر بيت
اخر كما بينه العيني ندر في هذا الباب اي كما ندر حذفهما معا في قولك
لا في جواب القائل اعلي بابس اذا انفعل ظاهر الخ وتكون ح مهملة
وجب تكرارها ما لم يكن الخبر او النعت او الحال جملة فعلية
نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم اباه وجاء زيد لا يركب وربما
لا تقع اي لا نافعة ويحتمل انها عاملة على التبس والخبر
محذوف اي لا تنفع فيبطل فلا اسمها هي فيه

ظن واخواتها

فيه مادخلت عليه كان يدخل عليه هذه
الافعال وما لا فلا الا المبتدا الذي هو اسم استفهام او مضاف
اليه فان هذه الافعال تدخل عليه و يتقدم عليها نحو ايهم ظننت
افضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها واما الخبر فيجوز
ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه في البابين اذ لا مانع من تقديمه
فيها نحو اين كنت واين ظننت عمرا فالمراد بعد تدخل بعد
استيفائها عليها جريا على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم
المبتدا والخبر على الفاعل فقد يتقدم على العامل فالحق بين على
المبتدا والخبر يشكل عليه حسبت ان زيدا قائم وان يقوم
زيد كلاهما على مذهب سيبويه انه لا حذف في الكلام لا على مذهب
المبرد ان الخبر محذوف اي ثابت او مستقر وحسبت زيدا
عمرا وافعال التصيير لصيرت الطين خزفا واجيب عن
الجميع بانه ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الا على
المبتدا والخبر وعن الاخيرين بان اصل المفعولين فيهما المبتدا
والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي اولهما باعتبار
اعتقاد ان المسميين بالاسمين واحد وهي على نوعين
جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها
بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة
بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ
وابن عصفور وابن الصائغ وابن ابي الربيع وابن مالك واحتجوا
بانها لما دخلت على غير مسموع اي مفعول ثان يدل على المسموع
كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون اي بعد ذلك بمفعول ثان
يدل على المظنون والجمهور انكروا ذلك وقالوا الا تفيد سمعت

Copyright © King Saud University